

التغير المناخي والأجندات الدولية: نحو خطاب عربي موحد

أ.د. عودة الجيوسي - المدير الإقليمي
الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا
odeh.al.jayyousi@iucn.org

إن التصدي لظاهرة التغير المناخي في العالم العربي تعني بنفس الوقت مجابهة التحديات العربية الراهنة من جوع وفقير وتلوث وشح المياه. إن الأثر الأبرز لتغير المناخ في المنطقة العربية يتمثل في ازدياد حدة الجفاف وانخفاض إمدادات المياه العذبة، نظراً لشح المياه المائية في معظم البلدان العربية، حيث من المتوقع أن يزداد الفقر المائي في المنطقة العربية وتزداد معه الحاجة إلى أمن غذائي في ظل تناقص الرقعة الزراعية نتيجة التغير المناخي. وهناك كلفة اقتصادية للتلوث، حيث تم تقدير كلفة المشاكل الصحية الناتجة عن تلوث الهواء من قطاع المواصلات بما يزيد عن 5 بلايين دولار سنوياً. لذا فعلى الدول العربية تطوير استراتيجية واضحة ومشاركة لتحسين كفاءة الطاقة التقليدية والاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة وبالذات الطاقة الشمسية. كذلك على الدول العربية الاستفادة من آليات كويتو مثل سوق الكربون وآلية الإنتاج النظيف والتنفيذ المشترك للاستفادة من الحوافز الاقتصادية وبناء القدرات في الدول العربية في مجال الطاقة المتجددة والصناعات الرفيعة بالبيئة والحفاظ على الغطاء النباتي والحد من التصحر وإعادة تأهيل الغابات.

ومن المهم في إطار التفاوض حول ميثاق دولي للتغير المناخي إدراك أن حماية الكوكب والبشر من آثار هذا التغير سيسهم في مكافحة الفقر والبطالة للوصول إلى إجماع أو اتفاق لكافة دول العالم في قمة كوبنهاجن والتي ستعقد في ديسمبر 2009. ومن الأهمية بمكان أن تتوفر القيادة لدى كل من الدول الصناعية والنامية التي تتجاوز رؤيتها البعد القطري إلى البعد الكوني والدولي.

كذلك لا بد من إدراك مدى التحديات أمام قادة العالم اليوم في صياغة إجماع حول نسبة الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ويمكن تلخيص هذه التحديات على النحو الآتي:

- في ظل الأزمة المالية التي يشهدها العالم، من الصعب على بعض الدول التضحية بالفوائد والعوائد الاقتصادية والإصلاح في الاقتصاد على المدى القصير والمتوسط على حساب الفوائد البيئية على المدى الطويل. فمثلاً تجد الدول الصناعية مثل أمريكا صعوبة في تحمل كلفة إضافية في ظل سياسات إصلاح اقتصادي ومناخ مالي متأزم .
- وحتى الدول النامية مثل الهند والصين تمر الآن في مرحلة توسع ونمو اقتصادي معتمدة على الفحم لتوليد الطاقة. فهناك (400) مليون شخص في الهند محرومين من الطاقة الكهربائية، وكذلك من غير المتوقع أن توافق الصين على سقف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نظراً لاعتمادها على الطاقة التقليدية الأحفورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن عدم التوصل إلى اتفاق في قمة المناخ في كوبنهاجن سيؤدي إلى زيادة الحماية على التجارة وكذلك فإن الرسوم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ستؤدي إلى زيادة معاقبة الدول التي لا تلتزم بالسقف المطلوب لهذه الانبعاثات مما سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالتجارة الدولية والتأثير سلباً على سوق العمل والعمالة وزيادة البطالة والفقر في العالم الثالث. ومن جهة أخرى، فإن عدم التوصل إلى اتفاق للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سيؤدي إلى زيادة التأثير السلبي الناتج عن التغير المناخي مما سيؤدي إلى زيادة الفقر والمرض والهجرة وشح المياه والرقعة الزراعية .

وعلى الصعيد الوطن العربي يمكن اعتبار التغير المناخي بأنه يمثل قضية في الأمن القومي العربي كما يمثل قضية على صعيد الأمن الإنساني والاقتصادي والبيئي.

وفيما يلي بعض الخطوات اللازمة لصياغة إطار لخطاب عربي موحد كونها في كوبنهاجن:

1. إنتهاج سياسات وطنية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة للحد من ظاهرة التغير المناخي.
2. تبني سياسات ومعايير عالية لوسائل النقل لزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل.
3. الاستثمار الدوري وطويل المدى في مجال البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة ومكافحة التصحر والصناعات النظيفة وحماية الغابات والغطاء النباتي.
4. تأسيس وقف عربي لدعم برامج البحث والتطوير والدراسات العليا في مجال الطاقة المتجددة.

لا بد من الإشارة إلى أنه لا يوجد حل فردي (على الصعيد المحلي فحسب) لمسألة كونية مثل التغير المناخي، لذا لا بد من التزام دول العالم للتصدي لهذه الظاهرة الكونية. وفي حال عدم تمكن الدول من الوصول إلى إجماع حول الحد من من انبعاثات الكربون وتحقيق الهدف بتقليل انبعاثات CO₂ إلى السقف مع حلول نصف القرن الحالي، فإن هناك جملة تدابير واقعية لا بد منها للوصول إلى اتفاقيات مرحلية وهذا يشمل تبادل الخبرات مع الدول الصناعية لتوفير تقنيات نظيفة للفحم خاصة وأن دول العالم النامي مثل الهند والصين تعتمد على الفحم لتوليد الكهرباء. بالإضافة إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح وأخيراً الحد من تدمير الغابات حيث أنها تحتل مصدراً هاماً لحجز الكربون.

ومن الجدير بالذكر أن هناك توجه من عدة دول في العالم للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، فعلى سبيل المثال تسعى الصين إلى أن تكون من الدول الرائدة في مجال الطاقة الشمسية وأنشأت أكبر مصنع في العالم لتصنيع ألواح الطاقة الشمسية وتقوم بتصدير 95% من إنتاجه إلى الولايات المتحدة وأوروبا وتسعى كذلك إلى توليد 20 ألف ميغاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2020.

وأعلنت الهند عن خطط لاستثمار 19 مليار دولار في مشروعات الطاقة الشمسية على مدى الثلاثين عاماً القادمة، والهدف هو تمكين الهند من توليد 20 ألف ميغاوات بحلول عام 2020. بينما تسعى فرنسا لإنتاج 5400 ميغاوات من الطاقة الشمسية سنوياً بحلول عام 2020. وكذلك أعلنت أمريكا عن تخصيص ما قيمته 2.2 مليار دولار في صورة حوافز ضريبية لمصانع الطاقة النظيفة وقدمت الحكومة الأمريكية منحاً مالية بقيمة 2 مليار دولار لمنتجي البطاريات المتطورة وهذه الأموال تأتي ضمن حزمة التحفيز والإصلاح الاقتصادي.

وفي اليابان تسعى شركة نيسان لإنتاج سيارة تعتمد على الكهرباء تماماً في موعد أقصاه 2012. وهناك فرص للدول العربية يجب أن تحرص على عوائدها النفطية وتسعى للاستثمار في الطاقة البديلة النظيفة والتخطيط من أجل التحول نحو اقتصاد عربي أخضر رفيع بالبيئة. وهذا الاقتصاد الأخضر سوف يوفر فرصاً هائلة في سوق العمل والإبداع والتطوير في ظل هذه المتغيرات الدولية. ونحن نترقب اجتماع كوبنهاجن في ديسمبر 2009. والسؤال المطروح: ما هي الاستراتيجية والرؤيا العربية في قضية المناخ في ظل عالم متغير وما هو الخطاب العربي الذي يجمع الدول المنتجة للنفط والدول النامية في المنطقة العربية والذي يستثمر الميزة النسبية في الوطن العربي من جهة ويستفيد من الآليات الدولية مثل تجارة الكربون وآلية الإنتاج النظيف ومن أبحاث الطاقة المتجددة للتحول نحو اقتصاد أخضر؟